

Distr.: Limited  
28 June 2019  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق  
الدورة التاسعة والخمسون  
٢٨-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩  
البند ٧ من جدول الأعمال  
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة والخمسين

## مشروع التقرير

المقرر: السيد جون يامادا (اليابان)

إضافة

## المسائل البرنامجية: التقييم

[البند ٣ (ب)]

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات

١ - نظرت اللجنة في جلستها الثالثة المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩ في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (A/74/67 و A/74/67/Corr.1).

٢ - وعرض الأمين العام المساعد لخدمات الرقابة الداخلية التقرير، وقام مع ممثلي المكتب وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال بالرد على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة فيه.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## المناقشة

٣ - رحبت عدة وفود بالعمل الذي قام به المكتب لإعداد التقرير، وشددت على أهميته في سياق الإصلاح الجاري للأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وطلبت الوفود في هذا الصدد إلى الأمين العام عدم الاقتصار على إنجاز الولايات، بل العمل أيضا على تحسين نوعية العمل والاستفادة من عمليات التقييم التي أجريت.

٤ - وأشار أحد الوفود إلى أن المكتب نوه بأداة التقييم الإلكترونية (Unite Evaluation) التي وضعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة باعتبارها ممارسة فضلى، وتساءل عن سبب عدم توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية على وجه التحديد باستخدامها من قبل كيانات أخرى في الأمانة العامة.

٥ - وأشار أحد الوفود أيضا إلى أن الفقرة ١٥ من التقرير تتضمن إشارات إلى كيانات لم تخضع لأي تقييمات على الرغم من تخصيص ميزانية لهذا الغرض، ووضع موضع التساؤل على وجه التحديد إدراج مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب شؤون نزع السلاح ضمن تلك الكيانات.

٦ - وأشار أحد الوفود إلى اختلاف أوجه استخدام تقارير التقييم المبينة في الشكل الحادي عشر من التقرير، لا سيما استخدامها بنسبة ٥٧ في المائة لإبلاغ الجهات المانحة و ٥٣ في المائة لإبلاغ الهيئات الحكومية الدولية، وتساءل عن سبب ذلك، مع العلم أن الوفود تتوقع أن تكون نسبة إبلاغ الهيئات الحكومية الدولية أعلى من نسبة إبلاغ الجهات المانحة. وطلب الوفد أيضا تقديم تفاصيل إضافية عن اختلاف طريقة التقييم التي يتبعها مكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالكيانات الممولة أساسا من الميزانية العادية عن طريقة تقييمه للكيانات الممولة أساسا من أموال خارجة عن الميزانية.

٧ - ورحب أحد الوفود بطريقة نظر المكتب إلى حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية، وأعرب عن الارتياح لأن التقرير نوه بزيادة عدة كيانات لمستوى إدماج حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية، وإن تم التسليم بأنه لا يزال يتعين الاضطلاع بالمزيد من الأعمال في هذا الصدد. وأشار أحد الوفود إلى أن التقرير يتضمن استنتاجات واردة في الكثير من تقارير التقييم تفيد بعدم إدماج حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية، وأنه تم الوقوف على أوجه قصور بارزة أخرى في وظيفة التقييم التي تضطلع بها الأمانة العامة. وأعرب ذلك الوفد عن استعداده للعمل البناء بشأن هذه المسألة أملا في زيادة عدد التقييمات ونوعية تنفيذ الولاية. والتمست توضيحات فيما يتعلق بالتوصية الأولى (الفقرة ٥٥ باء) المتعلقة بتحسين جودة تقارير التقييم من حيث الأبعاد الجنسانية وأبعاد حقوق الإنسان من خلال التدريب والتوجيه المناسبين، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بإمكانية إدراج الأبعاد الإنمائية أيضا لكفالة التوازن بين ركائز الأمم المتحدة الثلاث.

٨ - وطلب ذلك الوفد توضيحات بشأن رأي بعض الكيانات، على النحو المبين في الفقرتين ٢٥ و ٤٦ من التقرير، بأن مراجعة الحسابات والاستبيانات تفي باحتياجات كل من تلك الكيانات في مجال التقييم وبأن التقييمات تعتبر عملا زائدا لا حاجة إليه مع الرقابة التي تمارس بالفعل من خلال مهام مراجعة الحسابات. وسأل الوفد المكتب هل يشاطر هذا الرأي، في ضوء اختلاف مراجعة الحسابات والاستبيانات عن التقييمات.

- ٩ - وفيما يتعلق بقسم التقييم المنشأ حديثاً في إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، طلب تقديم توضيح لدوره ومهامه منذ بدء عمله، ولا سيما في مجالات وضع التوجيهات، وتنظيم الدورات التدريبية، وتنسيق أنشطة التقييم على العموم.
- ١٠ - والتمس تقديم توضيحات بشأن اقتراح قدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الجواب الوارد من إدارته، ويخص تحديداً إمكانية تعزيز منهجية تقييم تقارير التقييم، وبشأن إمكانية اتباع مكتب خدمات الرقابة الداخلية نهجاً مختلفاً فيما يتعلق بهذه المسألة.
- ١١ - وفيما يتعلق بخطة عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أبدى أحد الوفود، مع الاعتراف بأهمية جميع التقييمات، اهتماماً خاصاً بالاستعراض المقرر الذي يجري كل ثلاث سنوات للجنة الاقتصادية لأوروبا، والتقييم المواضيعي لتنسيق أهداف التنمية المستدامة ودعمها على نطاق المنظومة ككل، وتقييم نظام المسقيّن المقيمين، مع العلم أن هذا التقييم الأخير يتوقع أن يوفر للجنة معلومات عن فعالية إعادة ترتيب النظام.
- ١٢ - وأشار أحد الوفود إلى أنه، بوجه عام، ليس لديه أي اعتراض على اقتراح المكتب بأن تنظر اللجنة في تقييماته على أساس سنوي (الفقرتان ٦٠ و ٦١)، مع مراعاة عملية الميزانية السنوية والحاجة إلى تحقيق التوازن في عبء عمل اللجنة وضمان استمرار قدرتها على الاضطلاع بولايتها على نحو فعال. وفيما يخص الفقرة ٦٤ تحديداً من التقرير المتعلقة بخطة عمل المكتب في مجال التقييم التي يمكن أن تنظر فيها اللجنة في دوراتها المقبلة، تساءل أحد الوفود عما إذا كان المكتب سيجري من الآن فصاعداً ثلاثة تقييمات سنوياً فقط من ضمن القائمة المقترحة، إذا اختارت اللجنة ذلك. وسأل الوفد كذلك هل ستجرى الاستعراضات والتقييمات المواضيعية وعمليات التفتيش الأخرى أيضاً على النحو المقرر.
- ١٣ - وطلبت توضيحات بشأن التعليق الذي أبدته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الجواب الوارد من إدارتها عن المعنى المقصود بجملة ”معرفة الآثار المترتبة على الاقتراح المقدم للجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بطلبات التقييم“. وسلم أحد الوفود بأن استخدام عمليات التفتيش لتقييم مهام التقييم لدى الكيانات طريقة مفيدة لتحديد مواطن قوة المهمة وملاءمتها.
- ١٤ - وأشار أحد الوفود إلى التوصية ٣ من التقرير المتعلقة بإجراء عمليات تقييم مشتركة في المجالات الشاملة التي يكون لها إسهام في أهداف التنمية المستدامة (الفقرة ٥٧)، وأكد أنه يود الحصول على معلومات عن تنفيذ هذه التوصية في ضوء صلتها الوثيقة بتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ والتحديات الهيكلية والمجالات الشاملة لعدة اختصاصات. وأكد أحد الوفود كذلك أن نتائج التقييمات ينبغي أن تستخدم لتحسين محتوى برامج الأمانة العامة.